السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق

أ.م.د. محمد أحمد رزق

أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح - كلية التربية الرياضية (للبنين والبنات) – جامعة بورسعيد.

أولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

في ظل التوجهات العالمية نحو تفعيل نظام السوق ووضع الأنظمة والقوانين التي تساعد على التنمية الاقتصادية اتجهت فلسفة الدولة نحو الاستثمار بأن تقوم كل هيئة أو مؤسسة بالدراسة العملية للتعرف على فرص النمو والتطور واستثمار هذه الفرص بما يتيح التنمية الحقيقية لمواردها ، كذلك أصبحت الرياضة من أهم القطاعات الاستثمارية والمهمة التي يعتمد عليها دخل الهيئات والمؤسسات الرياضية.

والاستثمار هو عمل هدفه زيادة رأس مال الفرد أو زيادة الموارد عن طريق تشغيل المال أو استغلاله بهدف زيادته أي وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول ،وهو أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برامج التنمية بصفة عامة أو البرامج الرياضية بصفة خاصة (٢٣:٧).

كما أنه " أصل تحتفظ به المؤسسة لتنمية ثروتها من خلال ما يتولد عنه من إيرادات مكتسبة مثل توزيع الأرباح والفوائد وعوائد الإيجار أو من خلال تزايد أصل رأس المال "(٢٧٩:٦).

والاستثمار في المؤسسات الرياضية هو" توظيف رأس المال من خلال المؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة المختلفة ،وما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (اللاعب– الإداري – الجمهور)"(٢١:٥).

كما أنه "منظومة للقرارات الإستراتيجية بتشغيل أصول الأندية الرياضية (المادية والمالية والبشرية) بهدف المحافظة عليها وتنميتها وفقاً للأيدلوجية السائدة وفى ظل درجة مخاطرة محسوبة لتحقيق عوائد مستقبلية مناسبة تساعدها على تحقيق الأهداف الرياضية والاقتصادية والاجتماعية"(٦:٤).

ويلاحظ أن الاستثمار يقوم على أربعة مقومات هي:

أ- الموارد المتاحة: وهى الأموال التي يمكن توفيرها.

ب- المستثمر: وهو الشخص القائم بعملية الاستثمار.

ج- الأصول: وهى الاستثمارات التي يوظف بها المستثمر أمواله.

د- غرض المستثمر: هو النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته.

أي أن تعريف الاستثمار الرياضي هو " الاستفادة من كافة الإمكانات المادية والبشرية في زيادة العائد الاقتصادي للمؤسسة الرياضية".

وأهداف الاستثمار في المؤسسات الرياضية هي: (٢٢:٥)

١- تحقيق العائد أو الربح المادي عن طريق المشروعات المختلفة في مجالات التربية البدنية والرياضة.
٢- المحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع.
٣- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته وتنميته باستمرار.
٤- ضمان سيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ.

كما يشير مصطلح التحول نحو اقتصاد السوق أنه عملية تغيير مستمرة في الهياكل الاقتصادية ، أي ألغاء وتأسيس نظام جديد فينتقل الاقتصاد من نظام معين إلى نظام أكثر تطوراً وأكثر تناسباً للواقع(١٨:١٢٦).

ويطلق على اقتصاد السوق " الاقتصاد الرأسمالي " حيث يستند على الملكية الخاصة والمنافسة الحرة ويعتمد بشكل كبير على الملكية الخاصة للأفراد والمؤسسات وترك السوق يتصرف طبقاً لقواعد العرض والطلب والحد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

الأمر الذى اجتذب اهتمام العديد من الدراسات العربية والأجنبية كدراسة إيمان أبو فريخة (٢٠٠٦م)(٣) ،و دراسة أحمد مطاوع (٢٠٠٨م)(٢) ،و دراسة حسام حسن (٢٠٠٨م)(٤) ،و دراسة محمد سلامة ،و حسام حسن (٢٠٠٨م)(١٧) ،ودراسة حسن الشافعي ،و علية حجازي (٢٠٠٩م)(٨) ،ودراسة أحمد عيسى (٢٠١٥م)(١) ،و دراسة محمد عباس (٢٠١٦م)(١٦) **،ودراسة Sheffield Hallam (2000)(26) ،و دراسة Santo Charles (2005)(25) ،ودراسة Andrew Hussein Hassoun (2020)(23)،ودراسة Aftab,R and Naveed,M(2021)(20) ،ودراسة Aleksi Takala (2021)(21) ، حيث تناولت هذه الدراسات طبيعة وسياسات الاستثمار وكيفية الاستفادة منه ووضع رؤى مستقبلية لتشجيع الاستثمار الرياضي.**

وبالنظر في القوانين واللوائح التي تدعم الاستثمار الرياضي ، فقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٤٨٦) لسنة ٢٠١٦م بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار حيث تنص (مادة ١ بند ٢ ، ٣) "حيث تعمل وزارة الاستثمار على تنمية وتشجيع الاستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال المشاركة في إعداد وتشجيع ودعم برامج تنمية الوعى الاستثماري والادخاري وترسيخ ثقافة الاستثمار ، العمل على توفير حوافز الاستثمار المشجعة والجاذبة للقطاع الخاص للدخول في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وتشجيع القطاع الخاص المحلى والأجنبي على تمويل المشروعات الاقتصادية والتنموية في مصر" (١٢).

وحددت المادة (١) من قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ المشروع الاستثماري أنه مزاولة أحد الأنشطة الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعليم والصحة والنقل والسياحة والإسكان والتشييد والبناء والرياضة والكهرباء والطاقة والثروات الطبيعية والمياه والاتصالات والتكنولوجيا (١١).

هذا وقد فسرت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ المشروع الاستثماري الرياضي بأنه جميع الخدمات التي تقدم من خلال المجال الرياضي سواء كان ذلك في صورة الإدارة أو التسويق أو التشغيل أو إدارة الألعاب الرياضية أو إنشاء الأندية الخاصة أو الأكاديميات أو الأندية الصحية أو مراكز اللياقة البدنية (١٣:١٥).

في حين وضح قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ مادة (١١) حيث تنص " تباشر الهيئة الرياضية أوجه نشاطها طبقاً لأحكام هذا القانون ونظامها الأساسي وقرارات الجمعية العمومية وقرارات مجلس الإدارة في حدود اختصاصها ولها في سبيل ذلك اتخاذ جميع الوسائل والسبل التي تراها لتحقيق أهدافها بما في ذلك تنفيذ برامج تنمية مواردها المالية واستثمار فائض أموالها استثماراً مناسباً على أن تحدد لائحة النظام الأساسي كيفية الاستثمار بما لا يتعارض مع أحكام اللائحة المالية ولها كذلك اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المشاركين في الأنشطة الرياضية والعمل على مراعاة قواعد الأمن والسلامة في المنشآت الرياضية بها " (١٠).

وأشار قانون الرياضة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ مادة (٢٥) حيث نصت " تتكون موارد الهيئة الرياضية من:

- اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم ورسوم العضوية بأنواعها المختلفة.
- إيرادات الحفلات والمباريات وعقود الرعاية والإعانات والبث والأنشطة الرياضية التي تخصها بجميع أنواعها وإيجار الملاعب والمحال والقاعات وخلافه ومقابل انتقال اللاعبين وإعارتهم وتسويق أسم الهيئة وشعارها والزى الخاص بها.
- الإعانات والتبرعات والهبات المقدمة من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين داخل جمهورية مصر العربية مع إخطار الجهة الإدارية.
- عائد استثمار الهيئة الرياضية.
- الإيرادات الأخرى التي توافق عليها الجهة الإدارية المختصة "(١٠).

وفى ضوء تلك القوانين والقرارات ومسايرة فلسفة الدولة في الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها والتي تهدف في مجملها الى تحقيق تنمية اقتصادية وفى ظل المتغيرات المحيطة بالاقتصاد العالمي الذي يتميز بحدة المنافسة وفتح أبواب الاستثمار لتحقيق أكبر قدر من الربح والتنمية حيث يعد الاستثمار جوهر كل تنمية اقتصادية وأداة للنهوض بالاقتصاد ،و تحقيق التنمية والحصول على الربح ،وإعطاء الحرية الاقتصادية للمؤسسات الرياضية في زيادة مواردها ، تولد لدى الباحث التعرف على السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق بما يساعد المؤسسات الرياضية في استثمار أنشطتها وبرامجها والقيام بواجباتها على المستوى المحلى والدولي.

ثانياً: هدف البحث وتساؤلاته:

يهدف البحث إلى التعرف على السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق ،وذلك في ضوء الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما رسالة الاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ؟
٢- ما الجانب القانوني للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ؟
٣- ما الجانب الإداري للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ؟
٤- ما السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي للتحول نحو اقتصاد السوق ؟

ثالثاً: منهجية البحث:

أ- منهج البحث:

تم اختيار المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي وذلك لملائمته لطبيعة البحث وتحقيقاً لهدفه.

ب- عينة البحث:

تمثلت عينة البحث من (٨٩) فرد من (خبراء التربية الرياضية ،و خبراء في الاقتصاد ،و خبراء تنفيذيين ،و رجال أعمال والمستثمرين) ،و يوضح جدول (١) توصيف العينة.

جدول (١)
توصيف عينة البحث

م	وصف العينة	شروط اختيارهم	العينة الأساسية	العينة الاستطلاعية
١	عينة تمثل خبراء التربية الرياضية	- أستاذ دكتور في التربية الرياضية أو الإدارة الرياضية - له دراسات وأبحاث في الاستثمار الرياضي - له خبرة ميدانية في إدارة المؤسسات الرياضية	٥	٣
٢	عينة تمثل خبراء الاقتصاد	- أستاذ دكتور في الاقتصاد	٥	٣
٣	عينة تمثل التنفيذيين	- عينة تمثل الاتحادات ومنها (الاتحاد المصري لرفع الاثقال) - عينة تمثل الأندية الرياضية مرفق(٥) - عينة تمثل مراكز الشباب مرفق(٥) - مديري مديرية الشباب والرياضة - الإدارة المركزية للاستثمار بوزارة الشباب والرياضة	٦٩	١٩
٤	عينة تمثل رجال الأعمال	عينة من رجال الأعمال والمستثمرين المهتمين بالمجال الرياضي	١٠	٥
٥	الإجمالي		٨٩	٣٠

ج- أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث على الأدوات الآتية في جمع البيانات وهى :

١- تحليل المحتوى الوثائقي.

٢- الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات وقد تم تصميم الاستبيان وفق الخطوات التالية :

(أ)- الإطلاع على المراجع العلمية المتخصصة ونتائج الدراسات والبحوث المرتبطة وتم تصميم استمارة الاستبيان المبدئية ملحق (٢) ،واشتملت على أربع محاور.

(ب)- تم عرض الاستبيان في صورته المبدئية على مجموعة من الخبراء عددهم (٥) محكمين ملحق (١) ،وذلك لإبداء الرأي حول مناسبة المحاور والعبارات ومدى تحقيقها لهدف الدراسة ومدى وضوح المحاور وصياغتها ومدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له وتم تحديد مواصفات وشروط اختيار الخبير أن يكون أستاذ الإدارة الرياضية ،وله دراسات وخبرات سابقة ،أو إنتاج علمي في مجال اقتصاديات الرياضة والاستثمار الرياضي.

وقد تم استخدام ميزان التقدير الثنائي لاستمارة الاستبيان (مناسب) درجتان ، (غير مناسب) درجة واحدة ،وذلك لحساب الأهمية النسبية للمحاور والعبارات المنتمية لكل محور.

د- الدراسة الاستطلاعية:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية لتقنين استمارة الاستبيان ملحق (٣) في الفترة من ٢٠٢١/١١/٢٥ إلى ٢٠٢١/١٢/١٠م على عينة البحث بلغت (٣٠) فرد تم استبعادهم من عينة الدراسة الأساسية.

ه- المعاملات العلمية للاستبيان:

١- الصدق:

تم اختبار صدق استمارة الاستبيان باستخدام:

(أ)- صدق المحتوي:

تم عرض استمارة الاستبيان في صورتها المبدئية على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (٥) محكمين حيث جاءت نتائج استطلاع رأى الخبراء حول مدى مناسبة المحاور المقترحة لاستمارة الاستبيان أن هناك اتفاق بين آراء الخبراء بنسبة ٨٠% على محاور استمارة الاستبيان ،وتم عرض عبارات الاستبيان للتعرف على مدى ملائمة كل عبارة للمحور التابع له ،وهو ما يوضحه جدول (٢).

جدول (٢)
أراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان

م	المحور	عدد العبارات في شكلها المبدئي	العبارات التي تم حذفها		عدد العبارات في الشكل النهائي
			عدد	أرقام العبارات	
١	المحور الأول : رسالة الاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق	١٥	٤	٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧	١١
٢	المحور الثاني : الجانب القانوني للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق	١١	١	١١	١٠
	المحور الثالث: الجانب الإداري للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق	٧	-	-	٧
٣	المحور الرابع :السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي للتحول نحو اقتصاد السوق	١٥	٢	٥ ، ٦	١٣
	الإجمالي	٤٨	٧	-	٤١

ويوضح جدول (٢) أراء الخبراء في عبارات استمارة الاستبيان حيث بلغ عدد العبارات في الشكل المبدئي (٤٨) عبارة ،و بلغ عدد العبارات التي تم حذفها لتحقيقها نسبة أقل من ٨٠% عدد (٧) عبارات ،وبناءاً على نتائج وملاحظات الخبراء تم صياغة استمارة الاستبيان في صورتها الأولية للتطبيق على العينة الاستطلاعية ملحق (٣) ،و تم استخدام ميزان التقدير الثلاثي (موافق ، إلى حد ما ، غير موافق).

(ب)- حساب الاتساق الداخلي للاستمارة:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط بين المحاور وبعضها ،وبين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها ،وبين العبارة والدرجة الكلية للاستمارة ، كما في جداول (٣)،و(٤).

جدول (٣)
معاملات الارتباط بين محاور الاستمارة

ن=٣٠

	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	الدرجة الكلية
المحور الأول		٠,٧٦٧**	٠,٦٢٧**	٠,٦٩٤**	٠,٨٦٨**
المحور الثاني			٠,٦١١**	٠,٨١٠**	٠,٨٩٨**
المحور الثالث				٠,٨٢٤**	٠,٨٤٩**
المحور الرابع					٠,٩٤٢**
الدرجة الكلية					

** قيمة رج (٢٨، ٠,٠٥) = ٠,٣٦١

* قيمة رج (٢٨، ٠,٠١) = ٠,٤٦٣

يوضح جدول (٣) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين درجة كل محور وبين الدرجة الكلية ،وبين المحاور وبعضها ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستمارة.

جدول (٤)

معاملات الارتباط بين كل عبارة والمحور التابعة له وبينها وبين الدرجة الكلية للاستمارة

ن=٣٠

معاملات ارتباط المحور الأول		
م	مع المحور	مع الاستمارة
١	**٠,٦٩٦	**٠,٧١٠
٢	**٠,٥٩٨	**٠,٥٣٢
٣	**٠,٧٦٧	**٠,٦٠٨
٤	**٠,٦٢٧	*٠,٤٤٩
٥	**٠,٥٥٧	**٠,٥٠٤
٦	**٠,٦٤٢	**٠,٥٥٣
٧	**٠,٧١٠	**٠,٦١٦
٨	**٠,٦٩٦	**٠,٧١٠
٩	**٠,٧٦٧	**٠,٦٩١
١٠	**٠,٨١٩	**٠,٧٠١
١١	**٠,٧٨٤	**٠,٦٥٢

معاملات ارتباط المحور الثاني		
م	مع المحور	مع الاستمارة
١	**٠,٦٢٤	**٠,٦٦١
٢	**٠,٥٥٣	**٠,٥٨٩
٣	*٠,٤٥٤	*٠,٣٧١
٤	**٠,٨٠١	**٠,٦٤٩
٥	**٠,٧٠١	*٠,٤٣٩
٦	**٠,٧٨٣	**٠,٦٨٨
٧	**٠,٧١٣	**٠,٧٢٩
٨	**٠,٦٣٣	**٠,٦٢٠
٩	**٠,٧٥٣	**٠,٧٢٤
١٠	**٠,٥٥٣	**٠,٥٨٩

معاملات ارتباط المحور الثالث		
م	مع المحور	مع الاستمارة
١	**٠,٦٦٢	**٠,٦٥٦
٢	**٠,٦٧٧	**٠,٥٥٧
٣	**٠,٨٨٩	**٠,٧٥٠
٤	**٠,٥٩١	**٠,٨٠٥
٥	**٠,٧٧٠	**٠,٦٧٤
٦	**٠,٦٣٢	*٠,٣٨٣
٧	**٠,٧٣٧	**٠,٤٨١

معاملات ارتباط المحور الرابع		
م	مع المحور	مع الاستمارة
١	**٠,٧٧٤	**٠,٦٩٤
٢	**٠,٤٧٢	**٠,٥٢٦
٣	**٠,٧٢٧	**٠,٦٧٥
٤	**٠,٧٣٥	**٠,٦٥٢
٥	*٠,٣٨١	*٠,٣٨٣
٦	**٠,٧١٣	**٠,٧٥٢
٧	**٠,٦٩٥	**٠,٥٩٦
٨	**٠,٦٨٠	**٠,٥٥٢
٩	**٠,٦٥٧	**٠,٦٦٩
١٠	**٠,٥٣٠	**٠,٥٢٢
١١	**٠,٧٦٩	**٠,٨٣٢
١٢	**٠,٦٢٩	**٠,٦١٢
١٣	**٠,٧٢٣	**٠,٦٣٧

** قيمة رج (٢٨، ٠,٠٥) = ٠,٣٦١

* قيمة رج (٢٨، ٠,٠١) = ٠,٤٦٣

يوضح جدول (٤) وجود علاقة ارتباطيه دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين درجة كل عبارة وبين الدرجة الكلية للمحور ،وبين كل عبارة وبين الدرجة الكلية للاستمارة ، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستمارة.

٢- حساب معامل ثبات الاستمارة:

استخدم الباحث معامل ثبات ألفا كرونباخ بالإضافة إلى طريقة التجزئة النصفية لسبيرمان براون ،ومعادلة جتمان كما في جدول (٥).

جدول (٥)

ثبات الاستمارة بطريقة التجزئة النصفية وألفا كرونباخ

المحاور	Split-Half Coefficient		Cronbach's Alpha
	Spearman-Brown	Guttman Split-Half	
المحور الأول	٠,٩١٢	٠,٩١٠	٠,٨٧
المحور الثاني	٠,٩١٦	٠,٩١٦	٠,٨٥١
المحور الثالث	٠,٧٥٣	٠,٧٨٦	٠,٨٣٨
المحور الرابع	٠,٩٠٧	٠,٨٨٤	٠,٨٩١
الدرجة الكلية	٠,٩٥٥	٠,٩٥٥	٠,٩٥٥

يتضح من جدول (٥) أن معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية تراوح ما بين (٠,٧٥٣)،(٠,٩٥٥) ،وأن معامل ثبات ألفا كرونباخ تراوح ما بين (٠,٨٣٨)،(٠,٩٥٥) ، مما يدل على أن الاستمارة قيد البحث ذو معامل ثبات عال.

و- الدراسة الأساسية:

تم تطبيق الدراسة الأساسية على عينة قوامها (٨٩) مفحوص ،وذلك فى الفترة من ٢٠٢٢/١/١٠ إلى ٢٠٢٢/٢/٩م ، حيث تم تصميم لينك على google form وإرساله لعينة البحث.

رابعاً: عرض ومناقشة النتائج:

أ- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الأول:

١- عرض نتائج التساؤل الأول:

جدول (٦)
التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في رسالة الاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق

ن= ٨٩

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	مواكبة السياسية العامة للدولة نحو إصلاح الاقتصاد القومي	٨٧	٢	٠	٢.٩٨	٩٩.٣	١٦٦.٣	موافق
٢	الاستثمار الرياضي أحد العوامل المؤثرة على التغيير البنائي للاقتصاد الوطني	٨٩	٠	٠	٣	١٠٠	١٧٨	موافق
٣	تخفيف الأعباء الملقاة على الميزانية العامة للدولة وتوفير الدعم المالي للمؤسسات الرياضية	٨٨	١	٠	٢.٩٩	٩٩.٦	١٧٢.١	موافق
٤	استمرارية الحصول على الموارد المالية والعمل على زيادتها و تنميتها باستمرار للمؤسسات الرياضية	٨٩	٠	٠	٣	١٠٠	١٧٨	موافق
٥	إيجاد مصادر تمويلية غير تقليدية تساعد على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمؤسسات الرياضية	٨٩	٠	٠	٣	١٠٠	١٧٨	موافق
٦	إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في إدارة وتملك المؤسسات الرياضية	٧٦	٨	٥	٢.٨	٩٣.٣	١٠٨.٧	موافق
٧	استحداث مشروعات جديدة	٨٨	١	٠	٢.٩٩	٩٩.٦	١٧٢.١	موافق
٨	تنمية قدرات النشء و الشباب و اكتشاف المواهب الرياضية	٨٥	٣	١	٢.٩٤	٩٨.١	١٥٤.٩	موافق
٩	الطموح لتحقيق البطولات على المستوى المحلى و الدول و ارتقاء منصات التتويج	٨٦	٢	١	٢.٩٦	٩٨.٥	١٦٠.٥	موافق
١٠	تطوير مستوى أداء الكوادر الإدارية بالمؤسسات الرياضية	٨٨	١	٠	٢.٩٩	٩٩.٦	١٧٢.١	موافق
١١	إيجاد فرص عمل جديدة و القضاء على مشكلة البطالة	٨٩	٠	٠	٣	١٠٠	١٧٨	موافق
	المتوسط العام للمحور				٢,٩٧			موافق

قيمة كا^2 عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢- مناقشة نتائج التساؤل الأول:

يتضح من الجدول (٦) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٩٨.١% ، ١٠٠%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (١٠٨.٧ ، ١٧٨) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (١٠٠%) للعبارة رقم (٢ ، ٤ ، ٥ ، ١١) ،وأقل نسبة مئوية (٩٨.١%) للعبارة رقم (٨) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,٩٧) ،و تشير هذه القيمة بموافقة أفراد العينة على ما جاء بالمحور الأول.

وتشير هذه الاستجابات أن الاستثمار الرياضي أحد العوامل المؤثرة على التغيير البنائي للاقتصاد الوطني ،و استمرارية الحصول على الموارد المالية والعمل على زيادتها وتنميتها باستمرار للمؤسسات الرياضية ،و إيجاد مصادر تمويلية غير تقليدية تساعد على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمؤسسات الرياضية ،و إيجاد فرص عمل جديدة والقضاء على مشكلة البطالة.

ويتفق هذا مع دراسة كلً من إيمان أبو فريخة (٢٠٠٦م)(٣) ،و حسن الشافعى ،وعلية حجازى (٢٠٠٩م)(٨) ،و دراسة Aftab,R and Naveed,M(2021)(20) حيث رسالة الاستثمار الرياضي تسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحقيق التنمية للمؤسسات.

وللاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي ، حيث أنه المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبهة دائمة ،واستغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الكبيرة للنشاط (١٩:٦٣).

كما أن للاستثمار دوراً مزدوجاً فهو من ناحية يؤثر على الإنتاج قصير الأمد من خلال تأثيره على الطلب الإجمالي ومن الناحية الأخرى يؤثر على نمو الإنتاج على المدى البعيد حيث تؤثر عملية تكوين رؤوس الأموال على الناتج المتوقع والعرض الإجمالي ، فالاستثمار يتحقق بالفعل عندما يتم إنتاج رأس مال حقيقي (١٥:٤٣).

وتشير أهداف ورسالة الاستثمار في الأندية الرياضية حيث تتمثل في: (٤:١١)

١- رفع الكفاءة الاقتصادية (التكنولوجية ، التخصيصية) للأندية كمؤسسات أعمال رياضية.
٢- تحقيق أقصى عائد استثماري متزايد ومستمر مع الحفاظ على قيمة أصول الأندية (الحقيقية ، المالية).
٣- استحداث وظائف جديدة للعمالة الرياضية.
٤- تخفيف العبء عن كاهل الدولة وتخفيض الضياع (الفقد) الاقتصادي.

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الأول والذي ينص على : " ما رسالة الاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ؟ **".**

ب- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثاني:

١- عرض نتائج التساؤل الثاني:

جدول (٧)
التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في
الجانب القانوني للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق

ن= ٨٩

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها الحالية بالمؤسسات الرياضية تتيح الاستثمار في مختلف الأنشطة الرياضية	٧٧	٩	٣	٢.٨٣	٩٤.٤	١١٣.٩	موافق
٢	تواجد لوائح تنظم العمل الاستثماري بالمؤسسات الرياضية	٧٠	١٤	٥	٢.٧٣	٩١	٨٣.٦	موافق
٣	تواجد قرارات وزارية بخريطة توجه المستثمر للعمل مع المؤسسات الرياضية	٤٩	٢٧	١٣	٢.٤٠	٨٠.١	٢٢.٢	موافق
٤	تواجد قرارات وزارية تتيح للمؤسسة الرياضية استثمار إمكانياتها لخدمة المجتمع المحلى و الدولي	٦٥	١٨	٦	٢.٦٦	٨٨.٨	٦٥.٦	موافق
٥	تواجد قرارات على مستوى المحافظة تتيح الاستثمار في المؤسسة الرياضية	٥٨	٢٣	٨	٢.٥٦	٨٥.٤	٤٤.٤	موافق
٦	اللائحة الموجودة بالمؤسسة الرياضية تمكن من تنمية مواردها الذاتية واستثمار إمكاناتها	٦٣	١٧	٩	٢.٦١	٨٦.٩	٥٧.٣	موافق
٧	تقدم الدولة كافة التسهيلات لجذب المستثمرين للعمل في المجال الرياضي	٧٧	١٠	٢	٢.٨٤	٩٤.٨	١١٤.٤	موافق
٨	توجد جهات حكومية مسئولة عن إجراءات إقامة المشروعات الرياضية الاستثمارية	٣٤	٣٦	١٩	٢.١٧	٧٢.٣	٥.٨	إلى حد ما
٩	سهولة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية لتفعيل الاستثمار الرياضي	٢٧	٣٣	٢٩	١.٩٨	٦٥.٩	٠.٦	إلى حد ما
١٠	يوجد عقود مدروسة قانونياً خاصة بتأجير المنشآت و الملاعب الرياضية بين المستثمر و مجلس إدارة المؤسسات الرياضية	٤٤	٣٠	١٥	٢.٣٣	٧٧.٥	١٤.٢	إلى حد ما
	المتوسط العام للمحور				٢,٥١			موافق

قيمة كا^2 عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢ـ مناقشة نتائج التساؤل الثاني:

يتضح من الجدول (٧) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٦٥.٩% ، ٩٤.٨%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٠.٦ ، ١١٤.٤) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (٩٤.٨%) للعبارة رقم (٧) ،وأقل نسبة مئوية (٦٥.٩%) للعبارة رقم (٩) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,٥١) ،و تشير هذه القيمة بموافقة أفراد العينة على ما جاء بالمحور الثاني.

وتشير هذه الاستجابات إلى تقدم الدولة كافة التسهيلات لجذب المستثمرين للعمل في المجال الرياضي ،و التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها الحالية بالمؤسسات الرياضية تتيح الاستثمار في مختلف الأنشطة الرياضية ،و تواجد لوائح تنظم العمل الاستثماري بالمؤسسات الرياضية ،و تواجد قرارات وزارية تتيح للمؤسسة الرياضية استثمار إمكانياتها لخدمة المجتمع المحلى و الدولي.

ويتفق هذا مع دراسة يحيى الميع (٢٠١٠م)(١٨) ،و دراسة Koshovyi, O.G. & Krasovska, O.Y(2016)(24) حيث أن النظام القانوني يعتبر الدعامة التي يستند عليها أي مستثمر لممارسة نشاطه حيث لا يمكن للمستثمر أن يمارس نشاطه دون أداة تشريعية أو قانونية تحدد نشاطه و أهدافه حتى لا يتعرض لمنازعات وإشكالات قانونية.

والمحور القانوني وهو ضرورة توافر المناخ القانوني للاستثمار في المؤسسات الرياضية ،وكذلك ضرورة وجود تشريعات خاصة تنظم العمل بالاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية ،ووجود حوافز تشجيعية للاستثمار الرياضي بإصدار قوانين ولوائح لهذا الغرض (٢٨:٥).

وتشير العبارة رقم (٩) وهى سهولة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية لتفعيل الاستثمار الرياضي ، بعدم المعنوية (قيمة كا٢= ٠.٦) ، حيث أنه يجب الاهتمام بهذا الجانب لما يعمل على جذب وتفعيل الاستثمار الرياضي ،وفى هذا الصدد فقد أكدت دراسة أحمد عيسى (٢٠١٥م)(١) أن التشريعات الصادرة من الجهات المختصة لا تساعد في الارتقاء بالناحية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية.

ويؤكد الباحث أن الجانب القانوني هو الدعامة الأساسية التي تستند عليها المؤسسات الرياضية لممارسة نشاطها حيث لا يمكن للمؤسسة أن تمارس نشاطها دون أداة تشريعية أو قانونية تحدد نشاطها و أهدافها والعمل على إتاحة الفرصة للمؤسسات الرياضية على استثمار منشآتها من خلال جذب المستثمرين للعمل في المجال الرياضي ،و إبرام عقود مدروسة قانونياً خاصة بتأجير المنشآت والملاعب الرياضية بين المستثمر ومجلس إدارة المؤسسات الرياضية .

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الثاني والذي ينص على : " ما الجانب القانوني للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ؟ ".

ج- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الثالث:

١- عرض نتائج التساؤل الثالث:

جدول (٨)
التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في الجانب الإداري للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق
ن= ٨٩

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	توجد تسهيلات في الإجراءات الإدارية مع المستثمر الرياضي	٢٨	٣٩	٢٢	٢.٠٧	٦٨.٩	٥	إلى حد ما
٢	يوجد جهاز إداري للاستثمار داخل المؤسسة الرياضية	٣٠	٤٤	١٥	٢.١٧	٧٢.٣	١٤.٢	إلى حد ما
٣	يوجد تنسيق بين الجهات المختلفة بالدولة لخدمة الاستثمار الرياضي	٧٧	١٠	٢	٢.٨٤	٩٤.٨	١١٤.٤	موافق
٤	توجد كفاءة للمتخصصين داخل المؤسسة لخدمة الاستثمار الرياضي	١٤	٤٦	٢٩	١.٨٣	٦١	١٧.٣	إلى حد ما
٥	يوجد استقرار لأوضاع مجالس الإدارة القائمة على إدارة المؤسسة الرياضية	٧٥	١١	٣	٢.٨١	٩٣.٦	١٠٥	موافق
٦	توفر للمعلومات والبيانات عن الخدمات الرياضية التي تقدمها المؤسسة الرياضية لزيادة وعى الجمهور المستفيد	٦٣	٢٤	٢	٢.٦٩	٨٩.٥	٦٤.٣	موافق
٧	يوجد دليل للمؤسسة يحتوى على كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة من حيث أهدافها وبرامجها وأنشطتها	٦٥	٨	١٦	٢.٥٥	٨٥	٦٤.٢	موافق
المتوسط العام للمحور					٢,٤٢			موافق

قيمة كا^{2} عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢- مناقشة نتائج التساؤل الثالث:

يتضح من الجدول (٨) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٦١% ، ٩٤.٨%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٥ ، ١١٤.٤) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (٩٤.٨%) للعبارة رقم (٣) ،وأقل نسبة مئوية (٦١%) للعبارة رقم (٤) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,٤٢) ،و تشير هذه القيمة موافقة أفراد العينة على ما جاء بالمحور الثالث.

وتشير الإجراءات الإدارية إلى ضرورة وجود جهاز إداري للاستثمار الرياضي والتسويق بالمؤسسات الرياضية، والحد من التدخل الحكومي في سياسة المؤسسات الرياضية (٣٦:٥)(٨٢٥:٢٣).

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الثالث والذى ينص على : " ما الجانب الإداري للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ؟ **"**.

ج- عرض ومناقشة نتائج التساؤل الرابع:

١- عرض نتائج التساؤل الربع:

جدول (٩)
التكرارات والنسبة المئوية لاستجابات عينة البحث في
السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي للتحول نحو اقتصاد السوق

ن= ٨٩

م	العبارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق	المتوسط	%	كا٢	اتجاه العبارة
١	يوجد تهيئة للرأي العام من خلال وسائل الإعلام لتشجيع الاستثمار الرياضي	٦٦	١٤	٩	٢.٦٤	٨٨	٦٧.٢	موافق
٢	يوجد اقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية والدولة والمستثمر	٨٩	٠	٠	٣	١٠٠	١٧٨	موافق
٣	يوجد خطة استثمارية للمؤسسة الرياضية	٤٢	٢٨	١٩	٢.٢٦	٧٥.٣	٩.١	موافق
٤	يتوفر البنية الأساسية الجيدة التي تساعد على الاستثمار الرياضي و التي تعتبر عامل جذب للمستثمر	٦٥	٢٤	٠	٢.٧٣	٩١	٧٢.٨	موافق
٥	يوجد توفير مساحات إعلامية عن طريق وسائل الإعلام لعرض البرامج و الأنشطة و الخدمات الرياضية و المشروعات الإنتاجية المنفذة بالمؤسسات الرياضية	٦١	٢٢	٦	٢.٦٢	٨٧.٣	٥٤	موافق
٦	عرض المنشآت و الصالات الرياضية داخل المؤسسة و طرحها أمام المستثمرين	٤٧	٢٧	١٥	٢.٣٦	٧٨.٧	١٧.٦	موافق
٧	يوجد عقود إيجار بالنسبة للمنشآت و الصالات الرياضية داخل المؤسسة مع المستثمر و تكون محددة المدة مع الاحتفاظ بحقوق الملكية للمؤسسة الرياضية	٤٥	٣٣	١١	٢.٣٨	٧٩.٤	٢٠	موافق
٨	يوجد موقع خاص باسم المؤسسة الرياضية على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت بهدف التعرف على المؤسسة و أنشطتها و برامجها	٥٩	١٤	١٦	٢.٤٨	٨٢.٨	٤٣.٦	موافق
٩	يوجد اقتناع و إيمان لدى الإدارة العليا بأهمية الاستثمار الرياضي داخل المؤسسة الرياضية	٨٧	٢	٠	٢.٩٨	٩٩.٣	١٦٦.٣	موافق
١٠	يتم تخصيص جزء من ميزانية المؤسسة لتأهيل الكوادر البشرية المنوطة بتفعيل الاستثمار داخل المؤسسة الرياضية	٢٢	٣٨	٢٩	١.٩٢	٦٤	٤.٣	إلى حد ما
١١	يوجد تنسيق مع البنوك لتوفير قروض تتيح للمؤسسة استثمار إمكانياتها	١٤	٢٧	٤٨	١.٦٢	٥٣.٩	١٩.٨	غير موافق
١٢	يوجد توجه لطرح أسهم للمؤسسة الرياضية للتداول بالبورصة المصرية	٣	١٤	٧٢	١.٢٢	٤٠.٨	٩٢.٧	غير موافق
١٣	يوجد استثمار للعلامة التجارية للمؤسسة بأفضل الطرق والوسائل	٤٤	٣٦	٩	٢.٣٩	٧٩.٨	٢٢.٧	موافق
	المتوسط العام للمحور				٢,٣٥			موافق

قيمة كا^{2} عند درجة حرية ٢ ،و مستوى معنوية عند ٠,٠٥ = ٥,٩٩

المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان : ١ : ١,٦٦ (غير موافق) ، ١,٦٧ : ٢,٣٣ (إلى حد ما) ، ٢,٣٤ : ٣ (موافق)

٢- مناقشة نتائج التساؤل الرابع:

يتضح من الجدول (٩) أن النسبة المئوية لاستجابات عينة البحث تتراوح ما بين (٤٠.٨% ، ١٠٠%) ، تراوحت قيمة كا٢ ما بين (٤.٣ ، ١٧٨) ، أعلى نسبة مئوية قدرها (١٠٠%) للعبارة رقم (٢) ،وأقل نسبة مئوية (٤٠.٨%) للعبارة رقم (١٢) ، كما يتبين من الجدول أن المتوسط العام للمحور (٢,٣٥) ،و تشير هذه القيمة موافقة أفراد العينة على ما جاء بالبعد الثالث،

وتشير هذه الاستجابات إلى أنه يوجد اقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية والدولة والمستثمر ،و يوجد اقتناع و إيمان لدى الإدارة العليا بأهمية الاستثمار الرياضي داخل المؤسسة الرياضية ،و يتوفر البنية الأساسية الجيدة التي تساعد على الاستثمار الرياضي و التي تعتبر عامل جذب للمستثمر ،و يوجد تهيئة للرأي العام من خلال وسائل الإعلام لتشجيع الاستثمار الرياضي.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسة ضياء دويدار(٢٠٠٦م)(٩)،ودراسة Duan, Y And Others (2022)(22) أن الاستثمار في المؤسسة الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من الدولة والمستثمر من خلال تسهيل الإجراءات للتشجيع على الاستثمار في المؤسسات الرياضية ،وتوفير البنية الأساسية الجيدة التي تساعد على الاستثمار والتي تعتبر عامل جذب للمستثمر ،وتهيئة الرأي العام لقبول فكرة الاستثمار في المؤسسات الرياضية.

وفى هذا الصدد تصنف أعمال الرياضة حسب العمل ينتج دخلا أو إيراد إلى : (١٩،١٨:١٤)

(أ)- أعمال الرياضة المنتجة لدخل أو إيراد مباشر : بعض المنظمات والهيئات والمؤسسات الرياضية تعتمد في دخلها على الأحداث الرياضية الخاصة بها مثل ما يحصل عليه النادي أو الهيئة من بيع التذاكر في المباريات الرياضية والإعلانات.

(ب)- أعمال الرياضة المنتجة لإيراد مدعم : مثل الدخل المرتبط بالحدث الرياضي نفسه.

(ج)- أعمال الرياضة المنتجة لدخل أو إيراد غير مباشر : هذه الأعمال لا تعتمد بشكل مباشر علي العمل ولكن علي شعبية الرياضة وشعبية الفرق الرياضية واللاعبين حيث تشتمل علي المبيعات الرياضية والأجهزة الرياضية ،وهؤلاء هم الذين ينتجون الإيراد لأحداث الرياضة.

ويؤكد الباحث أنه أحد أهم اساسيات التحول نحو اقتصاد السوق هو تفعيل الاستثمار والعمل على الاقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية و الدولة والمستثمر.

وبذلك يتحقق الإجابة على التساؤل الرابع والذي ينص على : " ما السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي للتحول نحو اقتصاد السوق؟ ".

خامساً: الاستخلاصات:

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها ومعالجتها وعرضها وتفسيرها ،وفى حدود المنهج المستخدم ،وفى حدود استجابات عينة البحث تم التوصل إلى الاستخلاصات التالية :

أ- رسالة الاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق:

١- الاستثمار الرياضي أحد العوامل المؤثرة على التغيير البنائي للاقتصاد الوطني.

٢- استمرارية الحصول على الموارد المالية والعمل على زيادتها وتنميتها باستمرار للمؤسسات الرياضية.

٣- إيجاد مصادر تمويلية غير تقليدية تساعد على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمؤسسات الرياضية.

٤- إيجاد فرص عمل جديدة والقضاء على مشكلة البطالة.

ب- الجانب القانوني للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق :

١- تقدم الدولة كافة التسهيلات لجذب المستثمرين للعمل في المجال الرياضي.

٢- التشريعات والقوانين واللوائح المعمول بها الحالية بالمؤسسات الرياضية تتيح الاستثمار في مختلف الأنشطة الرياضية.

٣- تواجد لوائح تنظم العمل الاستثماري بالمؤسسات الرياضية.

٤- تواجد قرارات وزارية تتيح للمؤسسة الرياضية استثمار إمكانياتها لخدمة المجتمع المحلى والدولي.

ج- الجانب الإداري للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق:

١- يوجد تنسيق بين الجهات المختلفة بالدولة لخدمة الاستثمار الرياضي.

٢- يوجد استقرار لأوضاع مجالس الإدارة القائمة على إدارة المؤسسة الرياضية.

٣- توفر للمعلومات والبيانات عن الخدمات الرياضية التي تقدمها المؤسسة الرياضية لزيادة وعى الجمهور المستفيد.

٥- يوجد دليل للمؤسسة يحتوى على كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة من حيث أهدافها وبرامجها وأنشطتها.

د- السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي للتحول نحو اقتصاد السوق:

١- يوجد اقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية و الدولة و المستثمر.

٢- يوجد اقتناع و إيمان لدى الإدارة العليا بأهمية الاستثمار الرياضي داخل المؤسسة الرياضية.

٣- يتوفر البنية الأساسية الجيدة التي تساعد على الاستثمار الرياضي و التي تعتبر عامل جذب للمستثمر.

٤- يوجد تهيئة للرأي العام من خلال وسائل الإعلام لتشجيع الاستثمار الرياضي.

سادساً: التوصيات:

من خلال عرض ومناقشة واستخلاصات الدراسة نوصى بالأتي :

أ- تطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية للمؤسسات الرياضية في التملك والتعاقد والاستثمار والحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية بالمؤسسات الرياضية مما يفرض عليها وضع ضمانات قانونية لتحفيز وزيادة الاستثمار الرياضي.

ب- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في إدارة وتملك المؤسسات الرياضية.

ج- تسهيل إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية لتفعيل الاستثمار الرياضي.

د- وضع خريطة استثمارية توضح نوع الأنشطة التي يمكن استثمارها بالمؤسسات الرياضية.

ه- إقامة البطولات والمباريات الرياضية التي تهدف إلى تسويق وعرض المنشآت الرياضية للاستثمار.

و- زيادة تفعيل دور قسم الإدارة المركزية للاستثمارات في وزارة الشباب والرياضة ،واقتراح إنشاء قسم للاستثمار داخل مديرات الشباب والرياضة لتسهيل إجراءات الاستثمار الرياضي.

ز- إعداد مهني مناسب للعاملين والإداريين في مجال الاستثمار الرياضي بالمؤسسات الرياضية.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- أحمد محمد علي عيسى (٢٠١٥م) دور الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ، العدد ٧٥، لمجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.
٢- أحمد مصطفى أحمد مطاوع:(٢٠٠٨م) محددات الاستثمار في الأندية الرياضية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان ، القاهرة .
٣- إيمان محمد أحمد أبو فريخة:(٢٠٠٦م) استراتيجية مقترحة لاستثمار أنشطة الاتحاد المصري لكرة اليد بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية ، جامعة أسيوط.
٤- حسام حسن شحاتة حسن:(٢٠٠٨م) نظام مقترح للاستثمار في بعض الأندية الرياضية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة الإسكندرية .
٥- حسن أحمد الشافعي:(٢٠٠٦م) الاستثمار و التسويق في التربية البدنية والرياضة ، دار الوفاء ،الإسكندرية .
٦- حسن أحمد الشافعي:(٢٠٠٦م)الخصخصة الإدارية و القانونية في التربية البدنية و الرياضة ، دار الوفاء ، الإسكندرية.
٧- حسن أحمد الشافعي ، علية عبد المنعم حجازي:(٢٠٠٩م) استراتيجية للتسويق الرياضي و الاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة ، دار الوفاء ، الإسكندرية.
٨- حسن أحمد الشافعي ، علية عبد المنعم حجازي:(٢٠٠٩م) استراتيجية للتسويق الرياضي و الاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة ، دليل البحوث المرتبطة بخدمة المجتمع ، كلية التربية الرياضية للبنات ، جامعة الإسكندرية .
٩- ضياء محمد أحمد السيد دويدار:(٢٠٠٦م) تصور مقترح للاستثمار بمراكز الشباب كمدخل لتحقيق التمويل الذاتي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة حلوان.
١٠-قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الرياضة ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ مكرر (ب)،
١١-قانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢١ مكرر (ج)،
١٢-قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠١٦م بإعادة تنظيم وزارة الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢ تابع أ.
١٣-قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، الجريدة الرسمية ، العدد ٤٣ مكرر أ،
١٤-كمال الدين عبد الرحمن درويش ،و محمد صبحى حسانين:(٢٠٠٤م) موسوعة متجهات إدارة الرياضة فى مطلع القرن الجديد ، الجودة والعولمة في إدارة أعمال الرياضة باستخدام أساليب إدارية مستحدثة ، المجلد الأول ، دار الفكر العربي ، القاهرة.
١٥-كمال درويش ، وليد مرسى الصغير ، أحمد عبد الفتاح أحمد ، محمد إبراهيم (٢٠١٣م) اقتصاديات الرياضة ، مكتبة الأنجلو المصرية.
١٦-محمد أحمد عباس (٢٠١٦م) الاستثمار في الأندية الرياضية الخاصة : أهميته . مجالاته . معوقاته ، العدد ٧٨ ، الجزء ١ ، المجلة العلمية للتربية البدنية والرياضة ، مصر.

١٧- محمد عبد العزيز سلامة ، حسام حسن شحاتة حسن(٢٠٠٨م) أساليب تقييم الأداء المالي للأندية الرياضية المصرية في ضوء مفهوم الاستثمار الرياضي ، نظريات و تطبيقات ، العدد (٦٦) ، دار الوفاء الإسكندرية.
١٨- يحيى بدر مبارك فالح الميع:(٢٠١٠م) استراتيجية مقترحة لجذب رؤوس الأموال للاستثمار فى الأندية الرياضية الكويتية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين ، جامعة بنها.
١٩- يوسف عطية الثبيتي (٢٠٢١م) ، مجلد ١١ ، العدد ١ ، متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للرياضة السعودية في ضوء الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ، المجلة العلمية لعلوم التربية البدنية والرياضية المتخصصة ، جامعة أسوان.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

20- Aftab, R. and Naveed, M (2021),Investment review in sports leagues: financial evidence from Pakistan Super League, Managerial Finance, Vol. 47 No. 6, pp. 856-867.

21- Aleksi Takala (2021), Pre-decision control mechanisms of strategic investment decision making: Case acquisition of Peak Performance by

Amer Sports, Laskentatoimi.

22- Duan, Y.; Li, P.; Meng, D.; Bu, T.; Liu, X.; Popovic, S.; Matic, R.M,(2022) The Effects of Demographic Trends on the High-Quality Development of the Chinese Sports Industry, 14, 1039.

23- Hussein Karim Hassoun (2020) The role of human resources in the success of sports investment in the Maysan Directorate of Youth and Sports, European Journal of Molecular & Clinical Medicine, Volume 07, Issue 9,pp814-826.

24- Koshovyi, O.G. & Krasovska, O.Y (2016). Institutional Sport Reform in the Context of Enhancing Investment Attractiveness of Ukraine's Sports Sector. International Letters of Social and Humanistic Sciences, 67, 38-

45. Retrieved March 10, 2022 from.

25- Santo Charles Andrew (2005), Beyond the economic catalyst debate : Can consumption benefits justify a municipal stadium investment ? Proquest Dissertations And Theses , Section 0180 , Part 0999, P 174 ,

[ph.D.dissertation], United states –Oregon : Portland State University .

26- Sheffield Hallam (2000), The Economic Impact of Major Sports Events

Abase study of Sheffield , ph .D .

" السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق "

أ.م.د. محمد أحمد رزق

أستاذ مساعد بقسم الإدارة الرياضية والترويح

كلية التربية الرياضية (للبنين والبنات) – جامعة بورسعيد.

استهدف البحث التعرف على السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي وآليات التحول نحو اقتصاد السوق ،من خلال رسالة الاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ،و الجانب القانوني للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ،و الجانب الإداري للاستثمار الرياضي في ظل اقتصاد السوق ،و السياسات التحفيزية للاستثمار الرياضي للتحول نحو اقتصاد السوق ،واستخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي ،وتمثلت عينة البحث من (٨٩) فرد من (خبراء التربية الرياضية ،و خبراء في الاقتصاد ،و خبراء تنفيذيين ،و رجال أعمال والمستثمرين) ،و كانت أدوات جمع البيانات تحليل المحتوى الوثائقي ،و استمارة الاستبيان ،وكانت أهم النتائج أن الاستثمار الرياضي أحد العوامل المؤثرة على التغيير البنائي للاقتصاد الوطني ،و يوجد اقتناع بأن الاستثمار بالمؤسسات الرياضية يعد مصدراً من مصادر الدخل لكل من المؤسسة الرياضية و الدولة و المستثمر ،و أوصى البحث بتطبيق مبدأ الحرية الاقتصادية للمؤسسات الرياضية في التملك والتعاقد والاستثمار والحد من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية بالمؤسسات الرياضية مما يفرض عليها وضع ضمانات قانونية لتحفيز وزيادة الاستثمار الرياضي.

Motivational policies for sports investment and mechanisms of transformation towards a market economy

Dr/ Mohamed Ahmed Rezk

Assistant Professor, Department of Sports Management and Recreation

Faculty of Physical Education (for boys and girls) - Port Said University.

The research aimed to identify the motivational policies for sports investment and the mechanisms of transformation towards a market economy, through the message of sports investment in a market economy, the legal aspect of sports investment in a market economy, the administrative side of sports investment in a market economy, and the motivational policies for sports investment for transformation. Towards a market economy, the researcher used the descriptive approach using the survey method, and the research sample consisted of (89) individuals (physical education experts, economists, executive experts, businessmen and investors), and the data collection tools were documental content analysis, and questionnaire form The most important results were that sports investment is one of the factors affecting the structural change of the national economy, and there is a conviction that investment in sports institutions is a source of income for both the sports institution, the state and the investor, and the research recommended applying the principle of economic freedom for sports institutions in ownership, contracting and investment. Reducing the state's interference in the economic activities of sports institutions, which requires them to put in place legal guarantees to stimulate and increase sports investment.